

فواحدة يتزوجها لا تدفع الحاجة بها نعم ان لم
تغفر الواحدة ويتخذ كما قال لاسنوي ان يزداد
ما يحصل به الاعفاف ويزوج الاب ثم
الجدة ثم الحاكم دون ساير العصبات كولاية
المال وللادب وان علا تزوج صغيرا قتل
غير ممسوح اكثر من واحدة ولو اربعا والله اعلم
مسئلة لو بان فسق فباطل اي يتبين
بطلانه على المذهب ادين شهيد **مسئلة**
قال في المنهاج ويزوج المحنونة ابيه او جد
ان ظهرت مصلحة في تزوجها ولا يشترط
الحاجة بخلاف المحنون لان التزويج يفيد
المهر والنفقة ويقدم المحنون وسوا في جواز
التزويج صغيرة وكبيره ثيب وبكر جنب
قبل البلوغ او بعده فان لم يكن اب او جد
لم تزوج في صغرها لعدم الحاجة اليه فان
بطلت زوجه السلطان في الاصح للحاجة
لا للمصلحة في الاصح كما يليها لکن بمراجعة

اقاربها

اقاربها نكاحا تقريبا للفقهاء ولا لهم اعرف
بمصلحتها اه **مسئلة** المحجور عليه بسفه
لا يستقل بعقد النكاح ليلان نفى ما له في موته
يلزمني باذن الولي ان احتاج الى النكاح او
يقبل له الولي باذنه لانه حر مكلف صبي العوانة
والاذن ولا يزداد على واحدة لانه انما يزوج الحائض
نكاح وصي تتدفع بواحدة وعلم ما تقتضيه ان
اقربه بالنكاح باطل والمراد بالولي ههنا
الاب ثم الجد وان علم السلطان او من فوض
اليه وان اذن الولي وعين امراة او تزوجها
فلا يرد او من بنى فلان لم ينكح غيرها ولو ساء وانها
في المهر او نقصت عنها فيه اعتبارا بالاذن
وينكحها بمهر المثل او اقل لانه حصل لنفسه
خير فان نزل على مهر المثل فالمشهور صحة النكاح
بمهر المثل اي بنذره من المسمى المعين مما
عنده الولي كان قال له امهر من هذا فامهر منه
نزل على مهر المثل لانه تبرع من سفيه وقال